



مجلس نواب الشعب الصوار ذات
10 ماي 2018
رمز الإدارة: 1126

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 168 / 2018

تونس في 09 ماي 2018

سؤال كتابي إلى وزير الدفاع بمعنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول النقطة الطبية مفتاح سعد الله

سيدي الوزير، تحية واحتراما
أما بعد،

توجد نقطة واحدة في الجمهورية لتجديد بطاقات العلاج، و هي في مفتاح سعد الله، مما يضطر المتقاعدين و الأراامل و الشيوخ للتنقل من كل الجمهورية .

هل يعقل أن ينتقل شيخ في السبعين من رمادة إلى تونس مثلا من أجل تجديد بطاقة؟

نفس الأمر لإسترجاع مصاريف العلاج بالنسبة للنظارات و غيرها، فغالبا ما يتكلف التنقل لساكني الجنوب أكثر من المصاريف المسترجعة.

ثم، هذه العمليات الإدارية، حتى في العاصمة، موجودة في مستشفى، مما يجعل الإكتضاض رهيبا، و يعيق العمل الطبي و يزعج راحة المرضى، و لا تتوفر حتى الأماكن الكافية لإستقبال طالبي الخدمات.

سيدي الوزير،
ليس من المعقول في 2018 أن تجديد بطاقة علاج يتطلب أحيانا قطع ألف كم لمتقاعد أو أرملة، في حين أن فاكس أو إميل يكون كافيا، و نفس الشيء بالنسبة لإسترجاع مصاريف العلاج.



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

من الممكن إذا كان التنقل إجباريا، فتح نقاط في المستشفيات العسكرية الجهوية لتلقي الطلبات، و تنقل للعاصمة عبر وسائل الجيش، فضايط الصف المتقاعد الذي أفنى شبابه في خدمة الوطن، و أرملة الشهيد التي فقد زوجها في خدمة الوطن، يستحقون تقريبا و تسهيل الخدمات الإدارية خاصة في حالة المرض.

خلال زيارة اليوم لمركز مفتاح سعد الله للصحة العسكرية علمت أن مشروعا رصدت له إتمادات لتخفيف الضغط على المستشفى بنقل الخدمات الإدارية (إسترجاع مصاريف التداوي، تجديد بطاقات العلاج) لكنه معطل.

الرجاء التفضل بتبيين أسباب هذا التعطيل و هل لكم خطط لتسهيل العمليات الإدارية للصحة العسكرية للمرضى خارج تونس العاصمة

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير اسمى عبارات التقدير

النائب
ياسين العياري

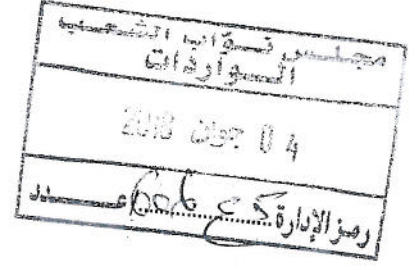
الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

الرجاء
الرجاء

وزير الدفاع الوطني

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.
المرجع: مكتوبكم عدد 941 بتاريخ 18 ماي 2018.
المصاحب: إجابة.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع، والمتعلق بسؤال كتابي تقدم به السيد
النائب ياسين العياري، أتشرف بموافاتكم ضمن الملحق المصاحب بإجابة وزارة الدفاع
الوطني على السؤال المذكور.

هذا، وتبقى الوزارة على نمتكم لتقديم مزيد الإيضاحات والإجابة عن أي
تساؤلات.

والسلام


وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم زيلاني



إجابة وزارة الدفاع الوطني على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب ياسين العياري

يمكن للعسكريين المتقاعدين أو غيرهم من أولى الحق تجنب التنقل إلى مقر الإدارة العامة للصحة العسكرية في حالة بعدهم جغرافيا عن العاصمة، وذلك من خلال إيداع ملفاتهم المتعلقة بتجديد بطاقات العلاج أو مذكرات إسترجاع المصاريف بأقرب ثكنة أو حامية عسكرية لمقر سكنهم أو إرسالها عن طريق البريد. علما وأنه يتم إرسال بطاقات العلاج إلى المستفيدين بعد إنجازها بنفس الوسائل التي تم بها تلقي ملفات التجديد، على أن مصاريف العلاج المسترجعة توجه إلى أصحابها بنفس الوسائل التي تم بها تلقي الملفات بإستثناء الإرسال بالبريد.

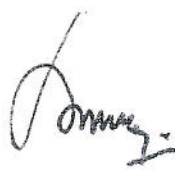
هذا، ويرتبط تجديد بطاقات العلاج أساسا بتوفر الشروط القانونية التي تخول ذلك، وتتم هذه العملية حصريا بمقر الإدارة العامة للصحة العسكرية باعتماد منظومة إعلامية غير مرتبطة شبكيا بهياكل صحية عسكرية أخرى، كما تخضع بعض المعدات الطبية التي تُسترجع مصاريفها على غرار النظارات الطبية إلى وتيرة محددة يتم إحتسابها بالإعتماد على منظومة الإعلامية المذكورة، مما يجعل من المصادقة على مذكرات إسترجاعها أيضا حكرا على مقر الإدارة العامة للصحة العسكرية.

أما بالنسبة لاسترجاع مصاريف الأدوية فيتم حاليا القيام بهذه العملية بسبعة (07) مكاتب جهوية لاسترجاع مصاريف العلاج متمركزة بكل من تونس وبنزرت وقابس وقفصة والقيروان وباجة وسوسة دون أن يكون المنتفع في حاجة إلى التنقل إلى مقر الإدارة العامة للصحة العسكرية، علما وأنه من المزمع إحداث ثلاثة (03) مكاتب جهوية إضافية بكل من الكاف وتطاوين وبوفيشة (ولاية نابل) مع برمجة مركز جهوي لإسترجاع مصاريف العلاج قبلي عند الإنتهاء من بناء المصحة العسكرية الجهوية متعددة الإختصاصات بالمكان.

تجدر الإشارة إلى أنه تتم بصفة حينية عمليات المصادقة والخلص بالنسبة لمذكرات إسترجاع مصاريف العلاج التي لا يتجاوز مبلغها 200 دينار، في حين تتطلب المصادقة على المذكرات التي تفوق قيمتها هذا المبلغ آجالا تتجاوز اليوم الواحد.

كما أنه في إطار الحرص على تقديم أفضل الخدمات للمتقاعدين في المجال، تم إقتراح تحويل المبالغ المسترجعة بعنوان مصاريف العلاج للحساب البنكي أو البريدي للمستفيدين غير أن الجمعية التونسية للمتقاعدين العسكريين رفضت هذا المقترح بدعوى طول الأجال التي تتطلبها عمليات التحويل المذكورة.

هذا، وتسعى وزارة الدفاع الوطني لتقريب الخدمات من المتقاعدين وأولي الحق منهم والحرص على تحسين ظروف إستقبالهم، وذلك في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، حيث من المبرمج الشروع خلال سنة 2019 في إنجاز بناية مستقلة عن مقر الإدارة العامة للصحة العسكرية بقيمة مالية تناهز 3 ملايين دينار ستخصص لتقديم الخدمات المذكورة، وهو ما سيساهم في تحسين ظروف الإستقبال ويرتقي بجودة الخدمات.


وزير الدفاع الوطني
الدكتور زبير